عنوان المحاضرة:إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية (1945 – 1954) :

تركت مجازر 08 ماي 1945 في قلوب الجزائريين جرحا لايندم وحطمت آمالهم المتعلقة بوعود فرنسا و الحلفاء بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، و كانت أكبر صدمة تلقاها العمل السياسي بتصدع الحركة الوطنية الجزائرية لكنها ظهرت قوية و متماسكة في حركة أحباب البيان و الحرية ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة [1].

هذا وبينما كان معظم قادة الأحزاب الوطنية مرميين في السجون و على رأسهم كل من:(فرحات عباس، مصالي الحاج ، محمد البشير الإبراهيمي)، و مجموعة كبيرة من المناضلين ظهر من جديد الصالح بن جلول و بعض أنصاره[2] وعادوا الى فكرة الدعوة لتطبيق سياسة الإدماج التي أصبحت منبوذة ومرفوضة ولا تتماشى مع الفكر الوطني خاصة بعد التطورات الحاصلة و التي أثّرت إيجابيا على الوعي الوطني السياسي سواء للجماهير الشعبية أو حتى للزعماء السياسين وبالتحديد فرحات عباس .

في هذه الأثناء أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت سنة1945 قانونا يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين، لكن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية وهو شبيه بقانون 07 مارس 1944 بل وهو استجابة لمطلب من مطالب الأمير خالد سنة 1920 [3] كما اصدرت قرار العفو في مارس 1946 الذي تضمن اطلاق سراح المعتقلين السياسين

1/الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

لقد أسس فرحات عباس ورفاقه النواب الذين كانوا نشطاء في حركة أحباب البيان والحرية والذين بقي العديد منهم خارج السجون والتحقوا به بمجلس النواب [*]، حزبا جديدا باسم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل 1946 بمدينة سطيف ولم تكن له نفس الشعبية التي كانت لحركة أحباب البيان و الحرية رغم أن برنامجه لا يختلف كثيرا عن برنامج ومبادئ أحباب البيان ،وكان هذا الحزب مختلط حيث ضم في لجنته المركزية فرنسياإسمه "رولامييت" إضافة إلى بعض الأوربيين والتجار الكبار وعدد من الشبان المثقفين ، و أصدرت جريدة الجمهورية الجزائرية.

---

[1] محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية ،1830_1954 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،1999 ص 227 .

[2] بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ،المرجع السابق ،ص 117.

[3] عباس : المصدر السابق ،ص 193.

[*] الجمعية التأسيسية : الأولى : هي التي أوكلت إليها سلطة وضع الدستور الأول للجمهورية الفرنسية الرابعة .

(la republique algérienne) مكان جريدة المساواة (l'égalité) وهذا دليل على تمسك البيانيين بفكرة الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا و إحداث قطيعة مع فكرة الادماج التي اعتنقها ابن جلول [4].

تجدد نشاط النواب مرة أخرى في إطار الإتحاد الديمقرطي باصدار فرحات عباس نداءه المشهور في 31 ماي 1946 وجاء تحت عنوان" أمام جريمة الاستعمار و خيانة الإدراة ،نداءا إلى الشباب الجزائري الفرنسي و المسلم " ، شرح فيه سياسته الجديدة مبديا تأثره العميق بمجازر 08 ماي 1945 جاء فيه:" إذا كانت فكرة فوق كل شيئ قد سادت حياتي العامة فهي بالتأكيد فكرة الدعوة الى التعاون الفرنسي الاسلامي، وتحقيقه و أن الاتحاد في الديمقراطية و الاخاء في العدالة كان ولا يزالان ديني السياسي الوحيد" [5] ، ويواصل قوله:" ولا نريد ادماجا ولا سيدا جديدا و لا انفصال بل غايتنا هي إبراز شعب فتي ،يتكون تطوينا ديمقراطيا و إجتماعيا ... مشترك مع دولة قوية وحرة ، غايتناهي انشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية ،هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها و هذا ماكان ترمي إليه حركتنا ، لبعث الجزائر "[6].

وقد أراد فرحات عباس من هذا الخطاب تأكيد مبدأه القائل بالتحرير و الإتحاد في إطار فرنسي و لا يهم إن كانت هذه الجمهورية تضم يهودا ومسيحيين وجزائريين مسلمين ، ومواصلة الثورة بالقانون في إطار التطور وعلى هذا الأساس قرّر عدم مواصلة العمل الوطني جنبا إلى جنب مع مناضلي حزب الشعب الجزائري داخل حركة واحدة .

وقرّر حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية المقرر إجراؤها يوم 02جوان 1946، وحقق فيها نجاحا باهرا حيث حصل الإتحاد الديمقراطي على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا مخصصة للجزائريين أي بمعدل 458,946 من مجموع 633,349 صوت أي ما نسبة 71 % [7]،

كان لفوز الإتحاد الديمقراطي الكاسح في هذه الانتخابات دفع جديد لفرحات عباس و زملائه لمواصلة نضالهم ضد سياسة الإدماج و التي ماتزال فرنسا تعزف أنغامها ، فحرّر النواب المسلمين للإتحاد الديمقراطي مشروع دستور جديد يقترح تأسيس جمهورية جزائرية و أهم ماجاء فيه:

_ إنشاء جمهورية ذات استقلال ذاتي لها حكومتها وعلمها الوطني تعترف الجمهورية الفرنسية بها .

(*) ويقصد بهؤلاء النواب الذين تم أنتخابهم : شريف سعدان ، أحمد بو منجل ،قدور ساطور ، و احمد فرنسيس .

(4) أحمد حمدي : الثورةالجزائرية و الإعلام ،ط2 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995 ،ص 25 .

(5) Collot , Henry: op-cit ,pp 219,223.

(6) عباس : المصدر السابق ،ص 195.

(7)جوليان :نفس المصدر السابق ،ص 342.

_ تدخل هذه الجمهورية الجزائرية ضمن الإتحاد الفرنسي كدولة مشاركة حيث أن العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني للدولتين من إختصاص سلطات الإتحاد وكما تشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

_ يكون القطر الجزائري تحت السيادة المطلقة للجمهورية الجزائرية بحيث تشرف على جميع المرافق الداخلية مثل الشرطة .

_ يتمتع الفرنسيون بالجنسية الجزائرية و بجميع الحقوق التي للجزائريين ومن جهتهم يتمتع الجزائريون بالجنسية الفرنسية و بالحقوق التي هي للفرنسيين .

_ ينتخب برلمان جزائري بالإقتراع العام وتكون له السلطات التشريعية فقط ،أما السلطات التنفيذية فهي من إختصاص رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء ،كما يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر و يتمتع بصلاحيات إستشارية فقط.

_تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتان معا في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم إجباريا باللغتين في كل مراحل التعليم.

_تبقى المدارس العمومية الموجودة سابقا على حالها.

_ من حق الحكومة الفرنسية بناء مدارس أخرى مع تحمل مصاريفها [8].

2/ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

عاودت نشاطها بعد الحرب برئاسة الابراهيمي وقد حافظت على مطالبها انطلاقا من اجتماعها في جويلية 1946 والذي حدد أهدافها في :

-رفض الادماج

-اللغة العربية هي اللغة الرسمية

-حرية الدين الاسلامي

-اعادة فتح المدارس الاسلامية التي اغلقت بعد ماي 1945 .

3/: حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية 1946 :

تأسست حركة انتصار الحريات الديموقراطية في 1946 من طرف مصالي الحاج بعد عودته من المنفى أعلنت فرنسا الانتخابات المحلية وشارك مصالي الحاج في هذه الانتخابات إلا أن قضية المشاركة في الانتخابات أثارت بعض المناضلين في حركة انتصار الحريات الديموقراطية الذين دعوا إلى الكفاح المسلح والعمل الثوري 9 وظهر جناحين جناح مؤيد مثله مصالي الحاج الذي اعتبر أن الانتخابات وسيلة من وسائل المقاومة السياسية ، وجناح معارض مثله حسين لحول وأنصاره والذين كانوا يرون أن ما يدعو اليه مصالي الحاج يؤدي إلى قبول السياسة الاصلاحية الفرنسية وهنا بدأ يظهر الخلاف بين عناصر

---

[8] عبّاس :المصدر السابق ،ص ص 200_202.

9 عمار قليل : المصدر السابق ، ص 120

الحركة وكان لابد من عقد مؤتمر لمناقشة قضايا هامة وحاسمة فانعقد 10 مؤتمر للحركة يومي 15 و16 فيفري 1947 في سرية تامة وفي هذا المؤتمر تقرر تكوين المنظة الخاصة فهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في اقتناء السلاح وتدريب الإفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل ورغم معارضة مصالي الحاج للقيام بعمل عسكري في ذلك الوقت لانه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لذلك فقد وافق أعضاء الحزب على تكوين المنظمة السرية كجناح عسكري للحزب11.

مطالب الحزب :

حافظ الحزب على مطالب حزب الشعب العتيد واهم المطالب :

-الدفاع عن مصالح مسلمي شمال افريقيا المادية والاجتماعية.

-تكوين وترقية مناضلي الحزب .

-المطالبة باستقلال الشمال افريقي كله .

-الجلاء التام للجيش الفرنسي عن الجزائر .

-الدعوة لتكوين جيش وطني .

-الغاء النظام الاستعماري واقامة سيادة وطنية .

-اجراء انتخابات عامةدون اي تمييز بين الكولون والجزائريين .

-اقامة جمهورية جزائرية مستقلة ديموقراطية اجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتدعم الصلات بالمجموعة العربية الاسلامية .

كما حدد الحزب مجموعة من المبادئ الاساسية تمثلت في :

-الجزائر أمة

-تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على الجزائر

-إنتخاب مجلس وطني ذو سيادة من قبل جميع الجزائريين بإقتراع العام المباشر

-تأسيس دولة جمهورية ديموقراطية اجتماعية .

4/دستور الجزائر 1947:

وكمحاولة من فرنسا لتهدئة الأوضاع في الجزائر ناقشت الجمعية الوطنية مسألة الوضع القانوني للجزائر ،غير أنها لم تأخذ بعين الإعتبار أطروحة الإتحاد الديمقراطي حول انشاء حكم فدرالي مع إحترام الشخصية الجزائرية التي تضمن للجزائر حقّها في استقلالية التسيير في إطار الإتحاد الفرنسي وقد صادق عليها الجمعية الوطنية تحت تسمية القانون الأساسي

---

10 محمد حربي : جبهة التحرير الوطني ، الاسطورة والواقع ، ترجمة كميل قيصر داغر ، ط1، دار النشر ، بيروت ،لبنان : 1983،ص 223

11 عمار بحوش : المصدر السابق ، ص 320

للجزائر في 20 سبتمبر 1947(12) الذي وقع عليه الرئيس فانسان أوريول (*) وقد اشتمل على ثمانية أبواب و 60 مادة وأهم جاء فيه:

_ اعتبار العمالات الجزائرية الثلاثة جزءا من فرنسا وتسوية سكانها في كل الحقوق و الواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الاسلامية.

_ تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر و إنشاء مجلس جزائري يتكون من 120 نائبا نصفهم فرنسيون ونصفهم الآخر جزائريون لمدة 06 سنوات يجدد نصفهم كل 03 سنوات يصادق على قراراته الحكومة أو البرلمان الفرنسي ،وتقتصر مناقشاته على الأمور الاقتصادية و الاجتماعية دون مناقشة الشؤون السياسية وتصدر قراراته بالأغلبية (61) صوتا، ومن حق الوالي العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس نفسها أن يطالبوا بضرورة موافقة الثلثين عليها لتصبح سارية المفعول وبالتالي تطبق سلطات هذا المجلس .

_ تأليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في إدارة البلاد نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق يختار الوالي العام نفسه إثنين منهم وهما رئيس المجلس و نائبه على أن يكون احدهما فرنسيا والآخر جزائريا ومهمة هذا المجلس تنفيذ قرارات المجلس السابق .

_ تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا بالجزائر مالم ينص بصراحة على استثنائها .

_ الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة من لغات الإتحاد الفرنسي لاعلى أنها لغة قومية، وفصل الدين عن الإدارة وتكوين هيئة من رجال الدين الإسلامي للإشراف على شؤونه .

_ إفساح المجال للجزائريين و إعطاؤهم الحق في التوظيف بجميع الإدارات والوظائف العامة المدنية و العسكرية .

_ إلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب و تطبيق النظام المدني الساري في المناطق التلية الشمالية [13].

ويهدف هذا القانون أساسا إلى فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة عن الجماهير التي تريد إبقاءها أداة إستغلال لصالح الوطن الأم فرنسا ،وعن تضمنه المساواة بين المواطنين الفرنسيين فهو صوري لأن عدد المتجنسين الجزائريين لا يتجاوز 20 ألف حسب ما ذكره الزبيري ، حتى وإن طبق فإنه لن يكسر الاستعمار و سيطرة الكولون السياسية و الاقتصادية

---

(12) قداش : المرجع السابق ،ص 362.

(*) فاسنان أوريول :ولد سنة 1884 توفي في سنة 1966 ،كان اشتراكي المذهب ،عين وزيرا للمالية بحكومة ليون بلوم سنة 1936 ثم وزيرا للعدل سنتي 1937_1938 ،وانتخب رئيسا للمجلس التأسيسي و للمجلس الوطني من بعدها ،ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية من 1947_1954.

[13]بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية ،ص ص 69-70.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أي عدالة هذه التي تقضي بتكوين مجلس جزائري مكون 120 نائبا يتقاسمه بالتساوي الكولون والجزائريين مع العلم أن عدد الجزائريين يتجاوز عدد الكولون بكثير بمعنى تساوي حقوق تسعة من الجزائريين بحقوق واحد من الأوربيين [14].

كان ردّ فعل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري صارما وذلك بطرح استقالات أعضائه من المجلس وهم : الدكتور سعدان الأستاذ محداد ،مصطفاي ،ابن خليل وكان دليلا على اعتراضهم على هذا القانون لأنه ذو صيغة إشتراكية تنادي إلى إبقاء الوحدة العضوية مع فرنسا أي بقاء الحالة الراهنة ويتعارض تماما مع مطالب ومبادئ النواب المسلمين، وكان هذا القانون بداية الأزمة في الحركة الوطنية بعد 1945 ،خاصة بعد مجيئ إدمونت نايجلان مكان ايف شاتينو، وقد رفض نايجلان هذا القانون الأساسي ورأى بأن تطبيقه لم يحن بعد ،و كان نايجلان يهدف إلى تحطيم نفوذ الوطنيين المسلمين الذين فازوا في الانتخابات أكتوبر 1947 بسبب تطبيق ايف شاتينو نوع من الديمقراطية في هذه الانتخابات هذا ما أثار سخط الكولون الذين إستبدلوه بنايجيلان ليقود حركة تزوير الانتخابات [15] .

كانت مرحلة ما بعد 1945 دفعا جديدا للنواب المسلمين الذين جدّدوا نشاطهم من خلال تنظيم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الذي حافظ على مبادئ البيان 1943 و أهداف حركة أحباب البيان و الحرية 1944، متمسكا بمطلب انشاء جمهورية جزائرية ضمن الإتحاد الفرنسي وقد ركّز في نشاطه على العمل الانتخابي أكثر من اعتماده على الصحافة أو الوفود غير أنه اصطدم بتعنّت الكولون الرافضين لتغيير فكرة الجزائر الفرنسية .

---

[14] الزبيري : نفسه ،ص 30 .

[15] الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول ، المرجع السابق ، ص 34.